

اجتماع الهيئة العلمية الأول

عقدت الهيئة العلمية اجتماعها الأول في تونس يومي 25 و26/11/1995 وقد شارك في الاجتماع عدد من الخبراء والباحثين العرب من مختلف الاختصاصات والبلدان العربية (المغرب - مصر - تونس - البحرين - العراق - اليمن - الجزائر). وناقشت الهيئة مجموعة مسائل تتعلق بهيكلته وبرامج المعهد المستقبلية وموقع البحث العلمي في استراتيجيات معاهد حقوق الإنسان (المعهد العربي نموذجاً).

كما كان الاجتماع الأول فرصة لعقد حلقة نقاش حول موضوع "العنف وحقوق الإنسان". وستضمّن نتائج الحلقة في ملف العنف وحقوق الإنسان الذي يصدر في العدد الثالث من المجلة العربية لحقوق الإنسان. (السداسي الأول من 1996).

وشارك أعضاء الهيئة العلمية كذلك في اللقاء المشترك الذي نظمه المعهد مع منظمة خدمات دولية في مجال حقوق الإنسان حول موضوع: الشبكات الدولية وحركة حقوق الإنسان العربية.

1 - هيكلته العلمية :

ناقش أعضاء الهيئة العلمية ورقة التصور التي أعدها المعهد حول هيكلته العلمية، وقد برزت مجموعة ملاحظات ومقترحات نذكر فيما يلي أهمها.

1.1. اتفقت مجمل الآراء على أن تقسيم الهيئة العلمية إلى هيئة "موسعة" وأخرى "مضيقة" هو تقسيم غير مناسب :
اقترح : هيئة علمية موحدة ويقوم أعضاء الهيئة المقيمون في تونس بمهمة "أمانة الهيئة".

2.1. قدّم اقتراح بإعادة صياغة الورقة التي اقترحتها المعهد وتطوير منهجيتها في ضوء الملاحظات المقدّمة.

- عند اعادة الصياغة يجب أن تأخذ الورقة بعين الاعتبار ما يلي :
- * المشاركة في رسم السياسات والأطر المفهومية وبلورة الخطاب.
 - * المشاركة في وضع الخطط.
 - * المساهمة في التنفيذ
 - * المساهمة في المتابعة
 - * المساهمة في التقييم الدوري لنشاطات المعهد

كما اقترح أن يتضمن المشروع فقرة تنصّ على أن يتولّى قسم البحوث بالمعهد مهمةً سكرتارية الهيئة العلمية. ولكن هذا المقترح الأخير يناقضه رأي آخر يرى أنّ إدارة المعهد ككلّ هي المسؤولة عن مثل هذه الترتيبات الإدارية.

3.1. أقترح تحديد آليات لتمتين العلاقة وتبادل المعلومات بين الهيئة العلمية و "أمانة الهيئة".

- 4.1. وقع التأكيد على أنّ الهيئة العلمية لها مجال محدّد وهو المساعدة العلمية بدون تدخّل في الأمور الإدارية.
- 5.1. يجب أن يساهم أعضاء الهيئة أكثر في أنشطة المعهد باقتراح الأنشطة وتقديم المعلومات، من ذلك :
- ابداء الرأي في ما يعرضه مجلس إدارة المعهد من برامج وخطط وأنشطة.
 - الاشراف العلمي على بعد من أبعاد المعهد وهو الدراسات.
- 6.1. تحديد طرق لاختيار أعضاء الهيئة وكيفية تسميتهم وضبط عددهم.

توصية عامة :

اعادة صياغة الوثيقة وإرسالها إلى المشاركين وعرضها على أعضاء مجلس الإدارة.

2 - برامج المعهد المستقبلية :

نظرت الهيئة العلمية في خطة عمل المعهد لسنة 1996 على ضوء عرض قدّمته ادارة المعهد حول مختلف أنشطة سنة 1996. وقد وقع التركيز أساسا على مشروع دور التربية في تعزيز قيم حقوق الإنسان ومشروع أطلس حقوق الإنسان.

1.2. مشروع أطلس حقوق الإنسان : أكّد المشاركون على أهمية هذا المشروع بالنسبة إلى حركة حقوق الإنسان العربية ولكنهم نبّهوا كذلك إلى ما يتطلبه من امكانيات بشرية ومادية ضخمة يجب دراستها وتحديدها التحديد الأمثل.

وقد برز من خلال النقاش أنّه يجب أن يكون للأطلس سلطة أدبية وسياسية وأن تتجاوز مؤشرات حدود حقوق الإنسان لتهم كذلك بقضايا المجتمع المدني

والديمقراطية وتعكس خصوصيات البلدان العربيّة (مثلا تخصيص مجال لمسألة حقوق الشعوب).
كما رأى أعضاء الهيئة أنّه يجب أن يتجنب الأطلس النصوص الطويلة وأن يعتمد أساسا على الجداول والبيانات والصّور والمقارنات.

توصية :

1. تكوين لجان لتحديد المؤشرات وتوحيدها.
2. تحويل مشروع الأطلس إلى مؤسّسة قارة وذلك بالعمل في مرحلة أولى على إنشاء لجنة قارة في المعهد لمتابعة إنجاز المشروع.
- 2.2. مشروع التربية :
رأى أعضاء الهيئة العلميّة ضرورة مزيد تطوير ورقة التّصوّر حول هذا المشروع بمراجعة المحاور المقترحة ونوعية الكتب المدرسيّة التي ستدرس.
- أشار البعض إلى ضرورة تحديد ضوابط واضحة في التعامل مع المؤسسات الاداريّة الحكوميّة التي سيقع التعامل معها في اطار البحث.

توصيات مشتركة :

- نبه المشاركون الى ضرورة أن يقوم المعهد بحصر المشاريع التي قد تكون أنجزت في بلدان عربيّة أخرى في مجالات مشابهة لمجالات نشاط المعهد قصد تفادي التكرار وضياع الجهد والامكانات.
- أشار المشاركون كذلك إلى ضخامة المشروعات وما يتطلبه من امكانيات كبيرة قد تثقل كاهل المعهد.
- اتفق المشاركون على أن يقدّم كلّ عضو من أعضاء الهيئة ورقة يضمّنها أراءه حول ورقة " الأطلس " ومشروع التربية وورقة أخرى يقترح فيها أسماء من الهيئة أو من خارجها للمشاركة في أنشطة المعهد لسنة 1996.

3 - موقع البحث العلمي في استراتيجيات معاهد حقوق الإنسان :

(المعهد العربي لحقوق الإنسان نموذجاً).

- قدّم د. دارم البصّام ود. مصطفى بن مهدي والأستاذ خميس الشماري تعقيبات حول الورقة التي أعدها المعهد العربي لحقوق الإنسان.
وقد تركّز النقاش على النقاط التالية :
1. يجب أن يحاول المعهد التوفيق بين الطابعين النظري والعملية في البحوث

- التي ينجزها وأن لا يهمل البحوث الأساسية التي قد تساهم في تطوير مقاربات عربية لقضايا حقوق الإنسان في الوطن العربي.
2. يجب أن تعتمد بحوث المعهد منذ مرحلة التصور على العمل الجماعي ومشاركة الباحثين منذ انطلاق المشاريع.
 3. العمل على الانتقال من مرحلة دراسة الخطاب إلى مرحلة أكثر تطوراً تبحث في كيفية تمثل الخطاب وتلقيه من طرف الفئات الاجتماعية.
 4. تنظيم محاضرات شهرية كبرى.
 5. تكليف باحثين من خارج المعهد بإنجاز البحوث لتخفيف العبء عن المعهد.
 6. إيجاد صيغ تعامل واليات بين الهيئة العلمية وقسم البحوث القار بالمعهد ودعم هذا القسم.
 7. تقاسم عقلائي للمهام بين المعهد والمراكز والمؤسسات البحثية المتخصصة.
 8. تطوير التعاون بين المعهد والجامعات في البلدان العربية.
 9. الاهتمام ببعض المواضيع مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعالمية والخصوصية والحريات الأكاديمية.
 10. تطوير تعاون المعهد مع المنظمات غير الحكومية العاملة في ميادين لا تتعلق مباشرة بالدفاع عن حقوق الإنسان بإنجاز بحوث مشتركة معها في مواضيع ذات اهتمام مشترك (الأوراق القطاعية - الفئات).